وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1
كلية الحقوق

مخبر الدراسات وبحوث في المغرب والبحر الأبيض المتوسط

الملتقى الوطني الحضوري بعنوان

صناعة الدستور الاخضر: رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة

يوم : 30 نوفمبر 2025

الرئيس الشرفي للملتقى

مدير جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري: أ.د/ بوراس أحمد

الإشراف العام للملتقى

عميد كلية الحقوق: د/ قموح مولود

مدير مخبر الدراسات وبحوث في المغرب والبحر الأبيض المتوسط

أ.د/ حوادق عصام

رئاسة الملتقى:

أ.د/ خوادجية سميحة حنان أ.د/ زعموش فوزية

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى:

د/ ويسماية

رئاسة اللجنة التنظيمية للملتقى:

د/ سايغي وداد د/ بوسلامة حنان

ديباجة الملتقى

تواجه البشرية تحديات بيئية غير مسبوقة، حيث تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2023 إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بمقدار 1.1 درجة مئوية مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، كما يؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تسجيل أعلى مستويات لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي عند 417.9 جزء في المليون، مع ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل 4.5 ملم سنوياً. ووفقاً للبنك الدولي، فإن 3.3 مليار شخص معرضون بشدة لتأثيرات تغير المناخ، مما يجعل الحاجة ملحة لإنتاج إطار دستوري بيئي متكامل.

فالتحدي الأكبر هو القدرة على بناء منظومة قانونية لاحتواء هذه التغيرات وضمان حماية الموارد والأرصدة الطبيعية، لذلك يبرز مفهوم صناعة الدستور البيئي كمنهج استراتيجي جديد وشامل يمزج بين الحماية القانونية للبيئة وتجسيد التطلعات التنموية المستدامة، إن هذا المسعى يمثل نقلة نوعية في فهم العلاقة المتكاملة بين الإنسان والبيئة، حيث يتجاوز مفهوم التقليدي للحماية إلى اقرار رؤية أكثر عمقاً وشمولية تضع الاعتبارات البيئية في صلب المنظومة التشريعية والتنموية.

أن أهمية صناعة الدستور الأخضر تكمن في كونها عبارة عن منظومة متكاملة من الأطر الدستورية والقانونية التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، فهي تشكل مظلة دستورية تؤسس لحقوق بيئية دستورية، وتفرض التزامات محددة على مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، مع التركيز على تحقيق التوازن العقلاني بين احداث التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، هذا النهج يعزز المسؤولية المجتمعية ويخلق آليات فعالة للمحاسبة والمراقبة البيئية.

وقد شهدت العقود الأخيرة محاولات جادة من العديد من الدول لدمج الحقوق البيئية بشكل صريح في دساتيرها الوطنية، حيث قامت دول مثل فرنسا بإدراج ميثاق البيئة في دستورها عام 2004، وكذلك فعلت اسبانيا والبرتغال كما تضمن الدستور جنوب افريقيا1996 حق المواطن في بيئة مناسبة لصحة ورفاهية المواطن، وهنالك دول أكثر تطورا اذ اعترفت بالبيئة ككيان قانوني مستقل كدستور الإكوادور2008 ودستور بوليفيا2009 و نيوزيلاند. وفي السياق العربي، برزت الجزائر الى جانب دول أخرى كتونس من خلال التعديلات الدستورية لعامي 2016 و2020، حيث عززت من المكانة القانونية للبيئة وحمايتها، وأدرجت مواد دستورية صريحة تؤكد على حق المواطن في بيئة سليمة، وألزمت الدولة بالحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية لضمان حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية، ورغم أن هذه المحاولات لا تزال جزئية وتتفاوت في مداها وفعاليتها، إلا أنها تشكل خطوات مهمة نحو الاعتراف الدستوري بأهمية حماية الحقوق البيئية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

إن التأسيس الدستوري لحماية الحقوق البيئية يمثل استثماراً استراتيجياً للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث سيوفر إطاراً قانونياً متطورا يضمن الاعتراف بالحقوق البيئية المستمرة التطور في مضمونها و مفهومها، لهذا فإنتاج الدستور الأخضر يتماشى مباشرة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 المراد تحقيقها وخاصة الأهداف التالية: الهدف الثالث عشر العمل المناخي، والهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء، والهدف الخامس عشر الحياة في البر، كما أنها تدعم تحقيق الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية، و الهدف السابع الطاقة النظيفة، والهدف الحادي عشر المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، فالربط والدمج بين بين الأطر الدستورية البيئية وأهداف التنمية المستدامة يؤسس لمقاربة شاملة مؤهلة لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

إشكالية الملتقى

في إطار استمرار التحولات وتعاظم التحديات البيئية، تبرز الحاجة الى البحث عن قدرة المنظومة القانونية الدستورية على استيعاب المتغيرات البيئية المعاصرة وخلق إطار تشريعي مرن وفعال يضمن التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على الاصول الطبيعية.

وبناء على ذلك، يمكن بلورة الإشكالية المركزية التالية: كيف يمكن للتأسيس الدستوري البيئي أن يشكل منظومة قانونية قادرة على تجاوز محدودية التشريعات التقليدية، وبناء آليات متكاملة للحماية والتكيف المستمر مع التحديات البيئية العالمية، مع ضمان العدالة البيئية وحقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية؟

أهداف الملتقى

1) التأصيل العلمي لمفهوم الدستور الاخضر وتحديد مرتكزاته النظرية
2) وضع معايير موحدة للتشريع البيئي على المستويين الوطني والدولي،
3) رصد التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه صناعة الدستور الاخضر،
4) اقتراح نماذج تشريعية مبتكرة للدستور الاخضر،
5) تعزيز المشاركة المجتمعية عن طريق نشر الوعي البيئي وثقافة المسؤولية المشتركة،
6) تأسيس لمفهوم العدالة البيئية كحق دستوري،
7) بناء منظومة متكاملة للعدالة البيئية تضمن حقوق الأجيال الحالية و المستقبلية،
8) تطوير آليات الرقابة القضائية على الانتهاكات البيئية وضمان فعاليتها.

محاور الملتقى

المحور الأول: الأبعاد الدستورية والقانونية للحقوق البيئية

- ❖ الإطار النظري للحق في بيئة نظيفة، سليمة ومستدامة،
- ❖ التأصيل الدستوري للحماية البيئية،
- ❖ تطور الحقوق البيئية في الدساتير المعاصرة

المحور الثاني: التكامل بين القانون الدستوري والقانون الدولي في سن التشريعات البيئية

- ❖ آليات التنسيق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية،
- ❖ القيمة الدستورية للمعاهدات البيئية الدولية،
- ❖ المسؤولية المشتركة و المتباينة في حماية البيئة.

المحور الثالث: الحوكمة البيئية والمؤسسات الدستورية

- ❖ دور المؤسسات الدستورية في تفعيل السياسات البيئية،
- ❖ الرقابة الدستورية على التشريعات البيئية،
- ❖ آليات المساءلة والمحاسبة في القانون الدستوري والدولي،
- ❖ دور المجتمع المدني في صناعة وتفعيل الدستور الاخضر

المحور الرابع: العدالة البيئية: مقاربة دستورية وقانونية دولية

- ❖ مفهوم العدالة البيئية في القانون الدستوري،
- ❖ الضمانات القانونية الدولية لحقوق الأجيال القادمة،
- ❖ التوزيع العادل للموارد والتعويضات البيئية.

المحور الخامس: الآليات القضائية لحماية البيئة

- ❖ اختصاصات المحاكم الدستورية في القضايا البيئية،
- ❖ الاختصاص القضائي الدولي في المنازعات البيئية،
- ❖ دور القضاء في تطوير التشريعات البيئية،
- ❖ دور الاجتهاد القضائي في تطوير التشريعات البيئية.

المحور السادس: مستقبل التشريعات البيئية في ظل التحديات المناخية

- ❖ استشراف التطورات الدستورية والقانونية للحماية البيئية،
- ❖ التكيف القانوني مع التغيرات المناخية،
- ❖ دور القانون الدستوري والدولي في مواجهة الأزمات البيئية العالمية.
- ❖ تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الرقابة والحماية البيئية.

شروط المشاركة الملتقى

1. ان يتميز البحث بالأصالة والتجديد، وألا يكون موضوع المداخلة سبق نشره او تمت المشاركة به في مظاهرة علمية سابقة،
2. ان تندرج المداخلة ضمن احدى محاور العلمية للملتقى،
3. الا تقل عدد صفحات المداخلة عن 15 صفحة والا تزيد عن 20 صفحة،
4. ضرورة التقييد بالمنهجية العلمية المتبعة في اعداد الأبحاث الاكاديمية من خلال احترام قواعد الاقتباس و التهميش،
5. يمكن تحرير المداخلة باللغة العربية او اللغة الأجنبية،
6. تحرير المداخلة بخط Simplified Arabic حجم 14 للمتن وحجم 12 للهوامش، وخط Time New Arabicحجم 12 بالنسبة للغة الأجنبية،
7. ان تتم الإشارة الى الاسم واللقب والصفة العلمية عنوان البريد الالكتروني، والمؤسسة العلمية.

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د/ ريكلي الصديق	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ رباحي مصطفى	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ عميرش نذير	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ حوادق عصام	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ بلعابد سامي	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ بن حملة سامي	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ بن يسعد عذراء	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ زعبي عمار	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ بوحوش هشام	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ سالمي وردة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ لعباني وفاء	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ شعوة مهدي	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ.د/ توابتي إيمان سرور ريمة	جامعة لامين دباغين سطيف 2
أ.د/ صفو نرجس	جامعة لامين دباغين سطيف 2
أ.د/ بن طيبة صونيا	جامعة العربي تبسي تبسة
أ.د/ زبدة نور الدين	جامعة المسيلة
أ.د/ بومقورة نعيم	جامعة ميرة عبد الرحمان بجاية
د/ برارمة صبرينة	جامعة لامين دباغين سطيف 2
د/ قرميش كاتيا	جامعة لامين دباغين سطيف 2
د/ قني سعدية	جامعة محمد الأخضر الوادي
د/ بوحملة صلاح الدين	المدرسة العليا للتسيير و الاقتصاد الرقمي القليعة
د/ بن كرور ليلى	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بوحلايس إلهام	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بن عميور أمينة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري

د/ طرطاق زكرياء	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ قيقاية مفيدة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ هوشات فوزية	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ عياشي دليلة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بوترعة شمامة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ سيغاويل شوقي	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بن حبيلس أمينة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ سناء بن شرطيوة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ زهوين ميسون	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ فردي كريمة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بوصبيعات سوسن	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بلارو كمال	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ حمود لطيفة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بودياب بدرة هاجر	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ وداد سايغي	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ ريم بوطبجة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ العرنان مولود	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ محمد بلقاسم رضوان	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ بن عباس عائشة	جامعة زيان عاشور - الجلفة

أعضاء اللجنة التنظيمية

د/ ريم بوطبجة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
د/ حملاوي محمد نذير	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ/قوري هشام	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
أ/ بن نية أيوب	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
ط.د/ فيلالي سارة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
ط.د/ بن دريدي وسام	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
ط.د/ بوذراع فائزة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
ط.د/ غلاش محمد أمين	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري
ط.د/ بن مهدي مبروكة	جامعة قسنطينة 1- الإخوة منتوري

تواريخ مهمة

- اخر اجل لإرسال المداخلة كاملة يوم: 15 أكتوبر 2025
- الرد على المداخلات المقبولة وارسال برنامج الملتقى يوم: 5 نوفمبر 2025
- انعقاد الملتقى يوم: 30 نوفمبر 2025

ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني

seminairegreenconstitution@gmail.com